Recent Trend of Population Policies in Iraq

Enas Muhammad Salih (Phd.)
University Of Anbar - College of Education for Girls - Department of Geography
Enas.mohmmed@uoanbar.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i143.3904

Abstract

The study focuses on the traditional population policies adopted by Iraq for many decades, which took care of the (quantum) population aspect as a result of the political and economic conditions in which it was living, represented by the comprehensive development process that it had planned since the middle of twentieth century, in addition to its two wars a bitter experience of economic siege during the last two decades of the century. in the past, all of this called for Iraq to adopt a population policy that deals with the population size and encourages birth openly and seeks to do so according to its legislative authority and planned programs. which later resulted in the presence of a tide of youth that the subsequent economic conditions of Iraq, since the beginning of the twenty – first century, have failed to meet the requirement of absorbing this squandered abundance due to the conditions of the American occupation and the successive political and economic setbacks it is experiencing. the matter is getting worse as the demographic gift is approaching, and there are no signs, indicators or opportunities that indicate Iraq s readiness to receive this expected gift. therefore, the imperative duty is to adopt an emergency (immediate) population policy that stems from sound, scientific and well – studied foundations that are concerned with the population (type) side.

Keywords: population policy - components of population policy - sustainable population policy.

الاتجاهات الحديثة للسياسة السكانية في العراق

م. د. ايناس محمد صالح
جامعة الانبار – كلية التربية للبنات – قسم الجغرافية

(مُلَخَّصُ البَحث)

نتج عن السياسات السكانية التقليدية التي اعتمدها العراق لعقود طويلة التي اهتمت بجانب (الكم) السكاني نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها والمتمثلة بالعملية التنموية الشاملة التي خطط لها منذ منتصف القرن العشرين ، فضلاً عن خوضه حربين وتجربة مريرة من الحصار الاقتصادي في أثناء العقدين الأخيرين من القرن الماضي، كل ذلك دعا الى اعتماد العراق سياسة سكانية تعني بالكم السكاني وتشجع على الولادات بشكل معلن وتسعى الى ذلك بحسب سلطتها التشريعية وبرامجها المخططة . الأمر الذي نتج عنه فيما بعد وجود فيض شبابي عجزت الأوضاع الاقتصادية للعراق اللاحقة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين من تلبية متطلبات استيعاب هذا الفيض المهدور بسبب ظروف الاحتلال الأميركي والانتكاسات المتعاقبة السياسية والاقتصادية التي يعيشها . ويزداد الأمر سوءاً باقتراب نيل الهبة الديموغرافية وليست هناك بوادر أو مؤشرات أو فرص تشير استعداد العراق لاستقبال هذه الهبة المنتظرة . لذا فالواجب الذي يتحتم هو اعتماد سياسة سكانية طارئة (فورية) نابعة من أسس سليمة وعلمية ومدروسة تعني بجانب (النوع) السكاني أي الارتقاء بخصائصهم ومستوياتهم الكيفية في المجالات كافة .

الكلمات المفتاحية : – السياسة السكانية – مكونات السياسة السكانية – سياسة سكانية مستدامة

المقدِّمة :

تُعدّ السياسة السكانية للدولة جزءاً لا يتجزأ من سياستها العامة ، وتنطلق السياسة السكانية لأيّة دولة على وفق ما يقرّه دستورها وما يتلاءم مع قيمها الاجتماعية والثقافية والدينية وما يخدم خططها طويلة الأمد ومشاريعها التنموية ومع التزامات الدولة واقراراتها للأهداف السكانية العالمية ولا سيّما ما يتعلق بخطة العمل الدولية للسكان والتنمية التي أقرّتها كل دول العالم . لذا جاءت السياسات السكانية التي صيغت في العراق منسجمة بدرجة قريبة مع هذه المتطلبات ، ولكن هل تم تطبيق هذه السياسة بحسب ما تم صياغته ؟ أو أنّ الأوضاع والازمات التي مر بها العراق هي من تتكفل بالتطبيق .

مشكلة البحث / يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

أ – ما العلاجات الطارئة التي قدمتها السياسة السكانية المعاصرة بالعراق لاستيعاب نتائج السياسات السكانية السابقة ؟

ب – هل جاءت السياسات السكانية الحديثة متلائمة مع أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؟

ج – ما اجراءات السياسة السكانية في العراق المنسجمة مع حملة اعادة اعماره اقتصادياً واجتماعياً ؟

فرضية البحث / أمكن صياغة فرضية البحث بالتوضيح الآتي :

يتوجب على العراق اعتماد سياسة سكانية طارئة (آنية) تنسجم مع مخرجات السياسات السكانية السابقة ومتلائمة مع أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ومنسجمة مع متطلباته المستقبلية من إعادة إعمار هيكلته الاقتصادية والاجتماعية .

هدف البحث / يهدف البحث إلى تقديم رؤية من اعتماد العراق نهجاً حديثاً في سياسته السكانية باعتبار السكان جوهر ومفتاح التنمية الشاملة المنشودة التي يسعى إليها .

هيكلية البحث / للوصول إلى هدف البحث تم تناول ثلاثة مطالب : تمثل المطلب الأول بتقديم المفاهيم العامة للسياسات السكانية ، إذ ضمّ موضوعات عدّة تمثّلت بالتطور التاريخي للسياسات السكانية وموقف العراق من المؤتمرات السكانية المنعقدة والعناصر السكانية المرتبطة بصياغة السياسة السكانية ومكونات السياسة السكانية والعوامل المؤثرة فيها ، أمّا المطلب الثاني فتناول السياسات السكانية في العراق للمدة ١٩٧٧ – ٢٠١٨ ونتائجها ، وجاء المطلب الثالث ليبين الاتجاهات الحديث للسياسة السكانية في العراق وإجراءاتها . واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات كانت بمثابة خاتمة البحث .

المطلب الاول – المفاهيم العامة للسياسات السكانية

تعددت التعريفات والمفاهيم التي تفسر معنى السياسة السكانية ولكنها جميعاً تصب في فكرة واحدة بأنها مجموعة الإجراءات التي تمارسها الدولة في التأثير بالسلوك الديموغرافي للشعب حاضراً ومستقبلاً لضمان الانسجام والتوازن بينه وبين النمو الاقتصادي للدولة لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للسكان . [1]

اولاً – التطور التاريخي للمنظور الأممي حول السياسات السكانية وموقف العراق منها

كانت الجوانب المتعلقة بالسكان مجال اهتمام عصبة الامم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ ، ففي عام ١٩٥٤ عقدت الامم المتحدة في روما أول مؤتمر يعني بالأوضاع السكانية العالمية ، ومنذ انبثاق الدائرة السكانية وشعبة السكان التابعة لها عام ١٩٦٤ وهي تولي اهتماما للحوار الحكومي الدولي بشأن السكان والتنمية وترصد السياسات الديموغرافية

في العالم بجوانبها المتعددة من الخصوبة والوفيات والهجرة والتمدن والتركيبة السكانية والتعداد السكاني . وفي عام ١٩٦٥ عقد مؤتمراً سكانياً في بلغراد وكان أبرز محاوره النمو السكاني العالمي ، وفي عام ١٩٧٤ عُقد مؤتمراً سكانياً في بوخارست حول تنظيم الأسرة وضبط النمو السكاني وإدماج المتغيرات السكانية بالتنمية ، ثم مؤتمر مكسيكو ستي عام ١٩٨٤ حول حثّ الحكومات لتبني سياسة سكانية تهتم بنمو السكان والموارد البيئية واتباع وسائل وطنية محسنة[2] . والجدير بالذكر أن العراق شارك في هذه المؤتمرات ويتفق على مخرجاتها بما ينسجم مع ظروفه وخططه العامة .

وفي عام ١٩٩٤ عقد مؤتمر القاهرة الدولي برعاية الأمم المتحدة حول السكان والتنمية الذي أكّد على الصحة الإنجابية بكل مجالاتها ، إذ لم يشارك العراق بهذا المؤتمر حرصاً على تجنب التزامه ببنود تدعو إلى ضبط النمو السكاني وهذا ما يتعارض مع سياسة تبّناها لعقود تعنى بزيادة الإنجاب والتشجيع عليه لرفع معدلات الخصوبة .

وفي عام ٢٠١٤ عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في U.S.A بمشاركة ١٤٦ دولة إذ تناول المؤتمر جوانب السكان الرئيسة المتمثلة بالكرامة والصحة وشروط التنقل وامكانياته والحوكمة والاستدامة مع تفرعاتها الثانوية وكان العراق من ضمن الدول الثمانية عشر المختارة إذ ألقى خطاباً في أثناء الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة . [3]

وفي عام ٢٠١٩ عقدت الأمم المتحدة مؤتمر نيروبي في كينيا للسكان والتنمية إذ حضر العراق وجدد التزاماته بحلول عام ٢٠٣٠ حول أهداف الالفية المتعلقة بالصحة والحقوق الانجابية وحشد الموارد والتمويل وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات وتحقيق التنوع الديموغرافي والتنمية المستدامة. [4]

ثانياً – المتغيرات السكانية المرتبطة بالسياسات السكانية

لما كانت السياسات السكانية تعني تحكم الدولة بالسلوك الديموغرافي لسكانها بشكل رسمي وقانوني فهي أما تتبنى سياسات سكانية معلنة أو غير معلنة[5] ، تتحكم بها بمتغيرات سكانية بعضها تكون فرصتها بها وافرة كتدخلها بمجال الخصوبة أو حركة السكان وانتقالهم وتوزيعهم وبعضها فرصة الحكومة تكون ضعيفة نسبياً كما هو الحال في معالجة موضوع الوفيات[6] ، على أساس أنّ النمو السكاني الذي يعد من أبرز الجوانب التي تتناولها السياسات السكانية يتأثر بهذه المتغيرات الثلاثة : الولادات والوفيات والهجرة .

وعليه فالسياسة السكانية تشكّل مظلة واسعة تندرج تحتها جميع المتغيرات الديموغرافية للسكان التي تأخذها الدولة بالحسبان وتبقى إمكانية الدولة متفاوتة من متغير إلى آخر في التأثير به عبر تشريعاتها . وتتمثل المتغيرات السكانية التي ترتبط بالسياسة السكانية بالآتي:

١ – الخصوبة والولادات

٢ – تنظيم الأسرة

٣ – الوفيات

٤ – الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية

٥ – توزيع السكان

٦ – الجوانب العامة المرتبطة بالسكان كالصحة والتعليم وغيرها

٧ – التحضر

◄ الخصوبة والولادات – يأتي تأثير الدولة عن طريق تعزيز القوانين المرتبطة بتحديد الحدّ الأدنى للعمر عند الزواج عند رغبتها بالتشجيع على الزواج والإنجاب لرفع مستويات الخصوبة فضلاً عن التسهيلات في الزواج والسلف والإسكان وغيرها ، أو برفع الحد القانوني للعمر عند الزواج عند رغبتها بالسيطرة على مستويات الخصوبة ، إذ تبقى خصوبة المراهقات وفئات السن المبكرة بعد البلوغ كذلك الزواج بالإكراه وما يترتب عليه من تقليل فرص التعليم وظهور مشاكل صحية مرتبطة بالحمل المبكر والإنجاب[7] من أبرز التحديات التي تواجهها الحكومات بهذا الصدد .

◄ تنظيم الأسرة – في بادئ الأمر يجب التمييز بين عدة مفاهيم متشابكة بهذا الصدد فمفهوم تنظيم الأسرة لا يعني ضبط النسل أو الحد منه وإنما يعني المباعدة بين حمل وآخر باعتماد اختيار السن المناسب للحمل من أجل ضبط فرص إنجاب الأطفال بالأسرة بما لا يقل عن طفلين لكل اسرة واحدة[8] .وهذا الأمر يتطلب وعي وإدراك وقناعة عند السكان بمنفعة هذا التنظيم وكيفية تطبيقه بصورة صحيحة . ويتم تدخل الدولة بهذا الجانب في حالة رغبتها بتنظيم الأسرة عن طريق التشجيع على تقبل المفهوم وفتح العيادات اللازمة ومراكز الاستشارات الاسرية وتوفير وسائل منع الحمل بتصريح طبي وميسرة ورخيصة ، أما في حالة رغبتها بزيادة الإنجاب فغالباً ما تقيد تداول وسائل منع الحمل أو صرفها في المؤسسات الصحية الرسمية تحت أشراف طبي أو خضوع الراغبات الى ما يثبت إنجابهن خمس أطفال فأكثر كما كان معمولاً به في المؤسسات الطبية في العراق حتى عقد التسعينات من القرن الماضي .

◄الوفيات – تسعى غالباً الحكومات الى خفض مستويات الوفيات عند السكان لكل الفئات العمرية عن طريق البرامج الطبية العلاجية والوقائية التي تعتمدها في مؤسساتها الصحية ، وتسعى بشكل حثيث بعد أن تبنت مشاريع خفض وفيات الأمهات والأطفال عن طريق برامج الصحة الإنجابية وغيرها . وفي العراق كان منحنى معدلات الوفيات في تراجع مستمر

وخاصة وفيات الأطفال الرضع فبعد أن كان ١٠١ بالألف عام ١٩٩٩ تراجع ليبلغ ٣٥ بالألف عام ٢٠٠٦ ووصل إلى ١٦ بالألف عام ٢٠٢٠ . [8]

وتدرك الحكومة العراقية أهمية تراجع وتخفيض معدلات الوفيات العالية لدى الأطفال لضمان عدم الحاجة الى الإنجاب العالي والاضطرار لرفع مستوياته لذا فهي تعتمد بذلك سياسة غير معلنة بأهمية تنظيم الاسرة من هذه الزاوية .

◄الهجرة – تُعدّ الهجرة من أكثر المتغيرات السكانية تحكماً من الحكومة عن طريق ما تسنه من تشريعات وقوانين وشروط وقيود تمكنها من ضبطها سواء أكانت هجرة داخلية أم هجرة خارجية . وممّا لا شكّ فيه أنّ الأوضاع السياسية التي شهدها العراق منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر قد أسهمت بأحداث حركات سكانية داخلية وخارجية بشكل استثنائي ، فتجسد الإشراف الحكومي عندما تم ترحيل عدد من الاكراد الى محافظات العراق الوسطى فضلاً عن ترحيل سكان المناطق الحدودية أبان الحرب العراقية – الايرانية نحو المحافظات الآمنة .

أمّا حركة النزوح الداخلي بعد عام ٢٠٠٣ فقد فقدت الدولة سيطرتها على اتجاهاتها وحجمها وذلك واضحاً عن طريق غياب إحصاءات رسمية دقيقة وموثوق بها ، فالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين أشارت إلى أنّ عدد النازحين داخلياً في عام ٢٠٠٧ بلغ ١,٥ مليون نازح بينما قدّمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق رقماً مختلفاً يناهز ٤٧٠٠٩٤ نازح . [9]

أمّا الهجرة الخارجية التي شهدها العراق فعلى الرغم من غياب الإحصاءات الدقيقة عنها إلاّ أنّ من المؤكد انّ العراق قد خسر الكثير من موارده البشرية خاصة بعد عام ٢٠٠٣ فبغياب الأمن وتصاعد مستويات الجريمة المنظمة والعنف الطائفي قد دفع عدداً كبيراً من السكان ولا سيّما ذوي الكفاءات بالهجرة خارجياً وكل ذلك كان يتم من دون أن تحرّك الدولة ساكناً بتشريع أو ضوابط أو شروط تقلل من تصاعده ، فعلى الرغم من وجود وزارة الهجرة والمهاجرين تُعنى بهم إلاّ أنّها تفتقر إلى الإحصاءات الدقيقة عن حجمهم واتجاههم .

وعليه تبقى الهجرة من أهم المعطيات التي تُعالج بسياسة سكانية تسهم في إيجاد توازن سكاني من حيث توزيعهم ومستوى الخدمات ومستوى التحضر .

ثالثاً – المكوِّنات الأساسية للسياسات السكانية

يتمثل أبرز مكونين للسياسات السكانية هما : الحكومة والسكان ، فالجهود المتشابكة والمتضافرة لكلاهما هي من تُنجح السياسة السكانية ، فاثر الحكومة يتجلى في سنّ السياسة السكانية السليمة والقانونية والمدروسة وأثر الشعب يكمن بتقبلها وتنفيذها وإدراكه بأهمية انجاحها . ويوضح المخطط (١) ذلك .

المخطط (١) مكوِّنات السياسة السكانية

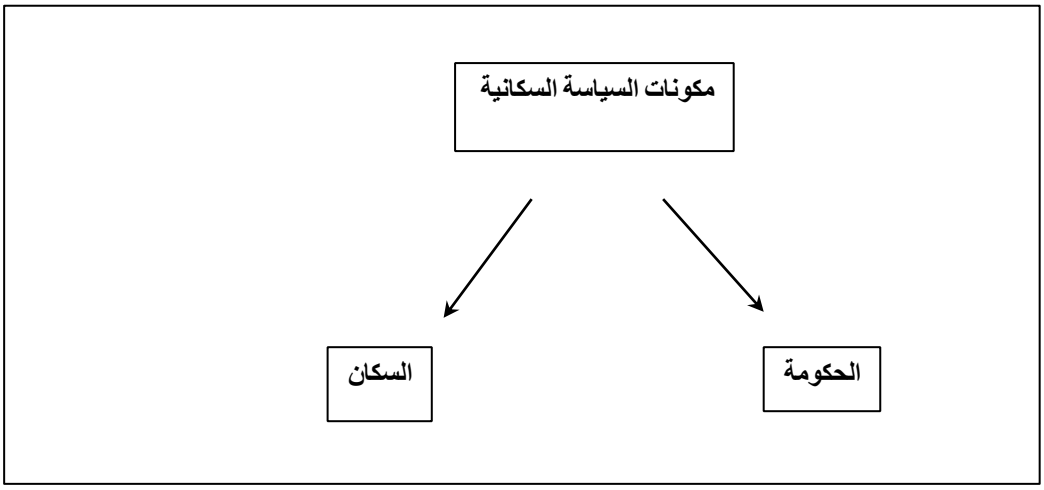

المصدر : عمل الباحثة

◄ الحكومة هي المحرِّر والمحرِّك الأساس للسياسة السكانية وغالباً ما يتجلى موقفها بحسب الشكل (١) .

فنظرتها إلى المتغيرات السكانية التي تم الاشارة اليها من خصوبة ووفيات وتنظيم اسرة وغيرها ، هل هي راضية عن مستوياتها أم غير راضية ؟ وما درجة رضاها عن هذه المتغيرات ؟ وهنا يأتي هدفها لكل متغير سكاني بالإبقاء على مستواه في حالة الرضا أو بتغيير مستواه برفعه أو بتقليله في حالة عدم رضاها عن مستويات المتغيرات السكانية ، وبعدها تأتي مرحلة اتخاذ الإجراءات اللازمة أمام المتغيرات التي ترغب بتغيير مستواها وفق ما تسنه من تشريعات مباشرة أو غير مباشرة تساهم جميع مؤسساتها بتحقيق ما يسهم في إنجاح غايتها للوصول للمستوى المنشود .

الشكل (١) موقف الدولة من المتغيرات السكانية

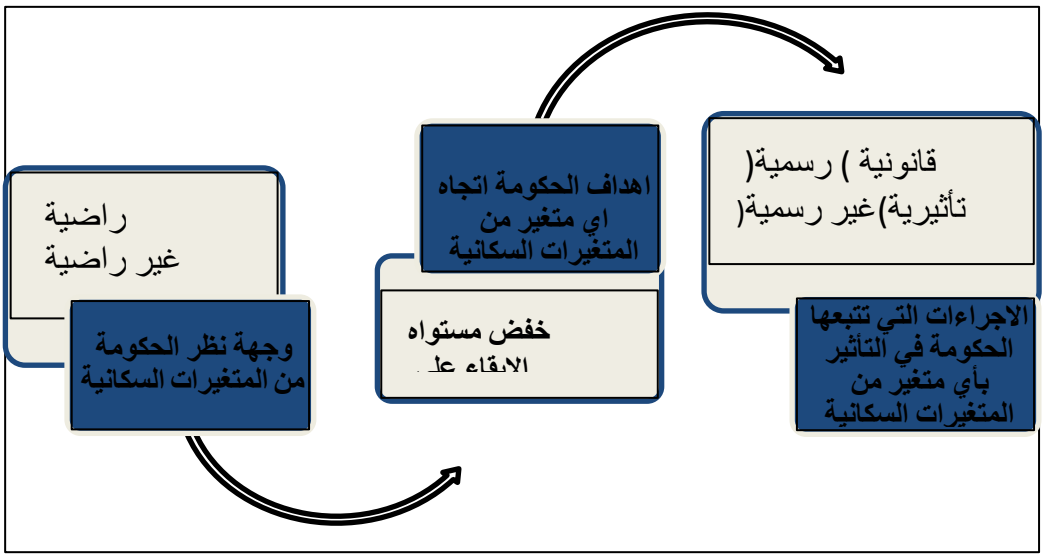

المصدر : عمل الباحثة

ففي العراق هناك هيكلية هرمية لإدارة السياسات السكانية كما هو موضّح في المخطط (٢) ، إذ تقع على عاتقها إدارة السياسات السكانية وآلية تنفيذها بما ينسجم مع النمو الاقتصادي والاجتماعي للقطر مع التأكيد على الأولويات الإنسانية انسجاما مع أسس التنمية البشرية المستدامة الثمانية ومبادئها ضمن أهداف الألفية من أجل الوصول إلى إزالة أسباب المحرومية .

لذا تبّنى المجلس الاعلى للسكان في العراق بلورة سياسات سكانية وطنية لها القدرة على التأثير في كافة المستويات والمتغيرات السكانية التيأُشير إليها فيما تقدم مع إيجاد الوعي المتكامل لحلّ كافة المشاكل السكانية الراهنة والتحديات التي تواجه السكان مستقبلاً وخلق توازن في التوزيع الجغرافي للسكان وتحقيق موائمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق .

المخطط (٢) هيكلية ادارة السياسة السكانية في العراق

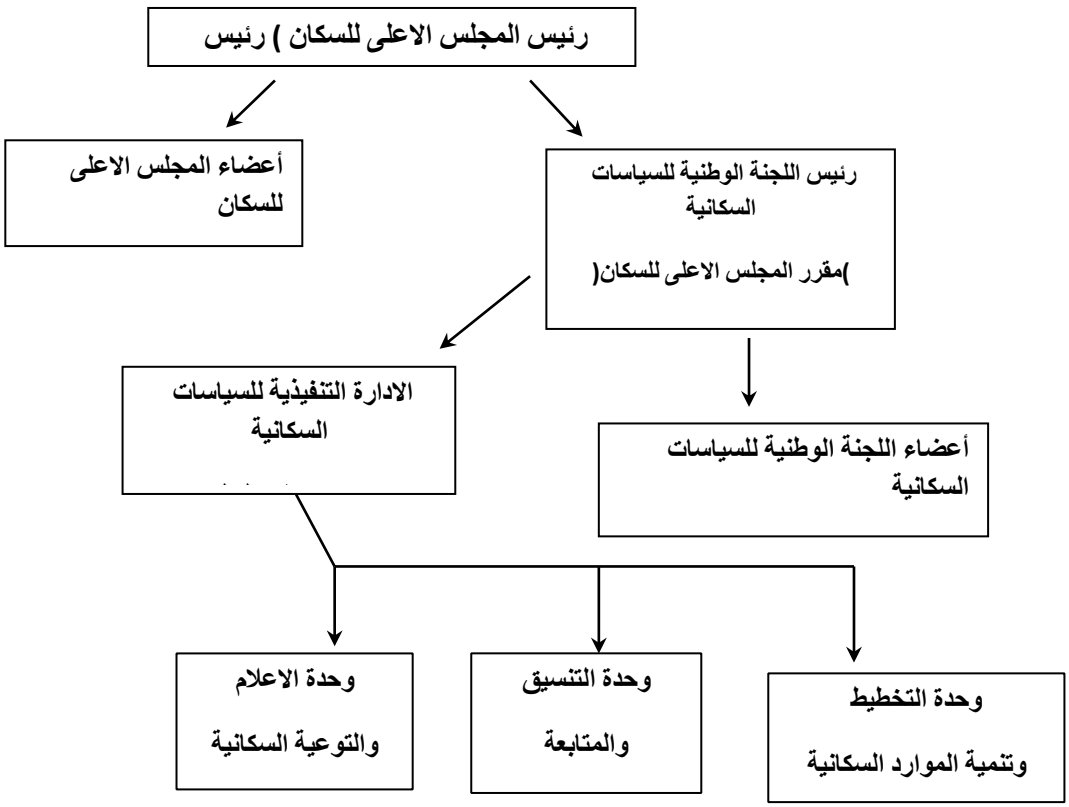

المصدر : جمهورية العراق ، المجلس الأعلى للسكان ، إدارة السياسات السكانية وآلية التنفيذ ، ٢٠١٤ ، ص٧.

◄أمّا أثر السكان بوصفهم أحد مكونات السياسة السكانية فالمعروف أن السكان يؤثرون تقريباً في كل جوانب العمل الحكومي ، فالسلوك الديموغرافي للسكان وما يترتب عليه يجبر الحكومات على استيعابه بسياسة سكانية احتوائية قادرة على ادراجه وتدبيره .

فالسكّان بعامة تكمن مساهمتهم في انجاح وتطبيق السياسة السكانية وليس في صياغتها على الرغم من أنّ الحكومات تجبرها الأوضاع السكانية في وضع التشريعات الملائمة وسنّها ، وأُشير إليه ، فدرجة قناعة السكان ومستوى تعاونه واستجابته المحسوسة وغير المحسوسة هو من يسرع ويبلغ تحقيق المستوى المنشود من أهداف السياسة السكانية . ويعبِّر المخطط (٣) في ادناه عن ذلك .

المخطط (٣) أثر السكان في السياسة السكانية

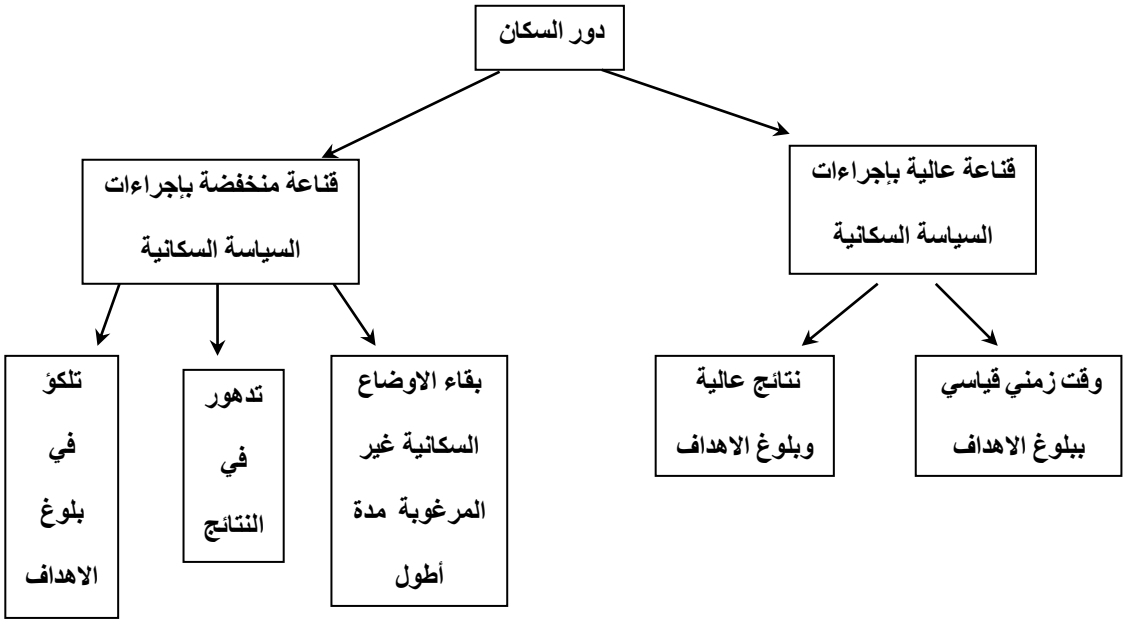

المصدر : عمل الباحثة

المطلب الثاني – السياسات السكانية السابقة في العراق ونتائجها للمدة ١٩٧٧ – ٢٠١٨

جاء عدد من الدراسات التي تناولت النمو السكاني في العراق و كشفت أنّ أحد أهم أسباب اتخاذ النمو السكاني منحى تصاعدي هو أثر السياسات السكانية المشجعة في الإنجاب للأوقات السابقة ، إذ ركّزت السياسات السكانية على تحقيق معدلات عالية من النمو سكاني بشكل معلن حتى أدرج العراق ضمن البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة، ففي المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ بلغ معدل الخصوبة ٤,٥ مولود لكل امرأة في سن الإنجاب (١٥ – ٤٩ سنة)[10])، إذ بلغت نسبة النمو السنوي للسكان لهذه المدة ٣,٣١ % كما

موضّح في الجدول (١) إذ كان للحرب العراقية – الايرانية أثر كبير في التشجيع على الإنجاب ورفع معدلات النمو السكاني وهي سياسة مطلوبة في أثناء الحروب لتعويض الخسائر بالأرواح الناتجة عن الحرب ، فقد انتهجت الدولة إجراءات منها الاهتمام بالمستوى الصحي العلاجي والوقائي لتخفيض معدل الوفيات ولا سيّما وفيات الأطفال ، فضلاً عن إجراءات عدّة منها منح سلف الزواج بشكل ميسر ومنح إجازات الأمومة للأمهات العاملات براتب كامل لمدة سنتين ، وقرارات المصرف العقاري بإطفاء السلف لذوي أربعة أطفال فأكثر، ومنع تداول وسائل منع الحمل في الصيدليات وغيرها. [11]

الجدول (١) النمو السنوي للسكان في العراق للمدة ١٩٧٧ – ٢٠١٨

السنة	عدد السكان / نسمة	نسبة النمو السنوي %
1977	12000497	—
1987	16335199	3,13
1997	22046244	3,04
2007	29982081	3,01
2018	38124182	2,30

المصدر : عمل الباحثة باعتماد :

١ – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للإحصاء ، التعداد العام لسكان العراق ، للسنوات : ١٩٧٧ و ١٩٨٧ و ١٩٩٧ .

٢ – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، تقديرات سكان العراق للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠١٨ (بيانات غير منشورة) .

معادلة النمو السكاني : $r = (\sqrt[n]{p1 \backslash p0}) - 1 \times ١٠٠$

حيث أن : r = نسبة النمو السنوي للسكان

P٠ = تعداد السكان السابق

P١ = تعداد السكان اللاحق

n = عدد السنوات بين التعدادين

ينظر : د. طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل، ١٩٨٨ ، ص٢٩١ .

أما النمو السكاني في العراق للمدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ فقد تراجع ليبلغ ٣,٠٤ % ومن هنا بدأ يأخذ منحنى النمو السكاني منحى تنازلي كما مبين بالشكل (٢) إذ كان لفرض الحصار الاقتصادي على العراق منذ عام ١٩٩٠ أثر واضح في تدهور وتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية ، الأمر الذي خلق نوع من الارباك ووضع الحكومة في مأزق السيطرة على الأوضاع السكانية . فقد أسهمت الأوضاع المضطربة بأن تسلك الدولة

سياسة عدم الاكتراث الأمر الذي أدى الى توسيع اعداد هجرة ذوي الكفاءات والشباب الى الخارج ولا سيّما من الذكور لغرض تحسين المستوى المعاشي لهم ولأسرهم ، مما ادى الى انخفاض معدل الإنجاب فبعد أن كان ١٤٣,٩ بالألف عام ١٩٨٧ انخفض الى ١٤١,٤ بالألف عام ١٩٩٧ .[12] ومن جهة أخرى ساهم فرض الحصار الاقتصادي برفع معدلات الوفيات بعامة ولا سيّما وفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر فبعد أن كان ٦٢ بالألف عام ١٩٩٠ ارتفع ليصل الى ١٢٢ بالألف عام ١٩٩٩ [13]

وعلى الرغم من أن بعض اجراءات تشجيع الانجاب بقيت مستمرة إلاّ أنّ معدلات الزيادة السكانية لم ترقَ إلى المستويات التي تنشدها الحكومة حينها لأنها كانت مثقلة بجوانب سياسية والتزامات دولية من شأنها التخفيف من وطأة الحصار المفروض .

الشكل (٢) النمو السكاني في العراق للمدة ١٩٧٧ – ٢٠١٨

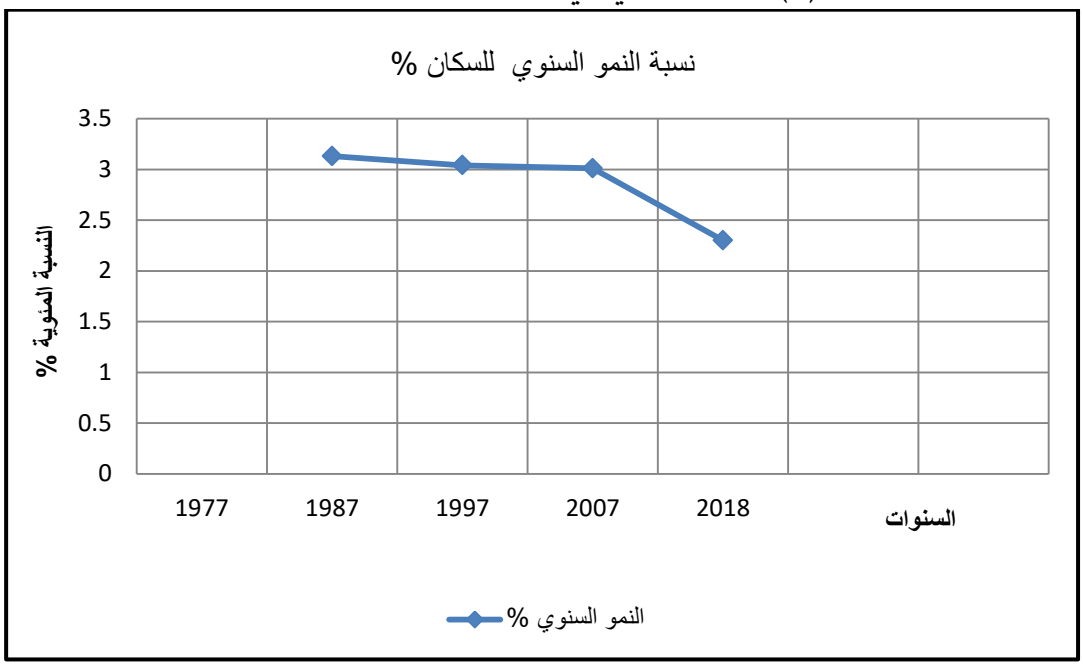

المصدر : باعتماد الجدول (١) .

أمّا موقف السياسة السكانية للدولة للمدة ١٩٩٧ – ٢٠٠٧ فقد كانت ظروف الاحتلال الأميركي على العراق عام ٢٠٠٣ وتغيير نظام الحكم وقيام العراق الجديد أثر واضح في إيجاد وضع غير مستقر ومُربك ، فعلى الرغم من إدخال المعطيات السكانية في الدستور الجديد واستحداث بعض الوزارات التي تُعنى ببعض جوانب السكان إلاّ أنّه ليست هناك سياسة سكانية صريحة وواضحة اعتمدتها الحكومة ، فقد بقي موقف عدم الاكتراث (غير المُعلن) يسود الساحة ، يرافق ذلك إلى أن السكان وصلوا الى مستوى من الإدراك والوعي بأهمية تنظيم الأسرة ولا سيّما مع تعدد أنواع وسائل منع الحمل المُيسرة وخياراتها ، كل ذلك ادى الى أن يبلغ النمو السكاني لهذه المدة ٣,٠١ % سنوياً .

أمّا مستوى النمو السكاني للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ فقد تراجع بشكل ملحوظ فبلغ ٢,٣٠ % سنوياً ويرجع ذلك الى ظروف عدم الاستقرار السياسي الذي ادى الى انتشار الجماعات الارهابية في عدد من المحافظات العراقية وما تبعها من عمليات التحرير العسكرية من براثن هذه الجماعات الأمر الذي أسهم في رفع مستوى الوفيات ، فضلا عن تأثير هجرة خارجية واضحة، ولا سيّما الى دول الجوار مثل تركيا أو الأردن ، أو الهجرة الى دول أوربا بعد اجتياز طريق بحر الموت . لذا فالسياسة التي اعتمتها الدولة في هذه المرحلة ركزت على تحسين صورة العراق حول التزاماته ببنود الالفية التي أكدها بمؤتمر السكان والتنمية في أمريكيا عام ٢٠١٤ وأن كانت تسير بخطى بطيئة آلا أن الحكومة جادة بالارتقاء بمؤشرات الاهداف الانمائية .

المطلب الثالث – الاتجاهات الحديثة للسياسة السكانية في العراق وجوانبها

ترتب على تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية في العراق للعقود الثلاث الأخيرة تداعيات سلبية نالت كافة الجوانب وأولها خطط التنمية البشرية، وعلى الرغم أن العراق ملتزم ببلوغ الأهداف الانمائية الثمانية ولا سيّما ونحن على مشارف عام ٢٠٣٠، وهي متمثلة بالاتي: [14]

١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع

٢ – تحقيق تعميم للتعليم الابتدائي

٣ – تعزيز المساوة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤ – تخفّض معدل وفيات الأطفال

٥ – تحسين صحة الأمهات

٦ – مكافحة أمراض الإيدز والملاريا وغيرها

٧ – ضمان توفير أسباب البقاء والبيئة

٨ – اقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ولا سيّما أنّ هذه الأهداف هي جزء من اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، لذلك يتطلب الأمر لبلوغها العمل على تشخيص التحديات والمشاكل المرتبطة بالأوضاع السكانية التي تواجهه من أجل الالتفاف حولها وتذليلها عند تحديد صياغات حديثة للسياسة السكانية.

أولاً – التحديات والمشاكل الراهنة للأوضاع السكانية في العراق [15]

١ – ضعف دمج القضايا السكانية وتلكؤها في الخطط الوطنية العامة القطاعية .

٢ – ضعف دمج قضايا الشباب والمراهقين وتلكؤها في المقررات الدراسية .

٣ – لا زالت معدلات النمو السكاني والخصوبة مرتفعة لعدم إدراك أكثر الأسر بأهمية تنظيم الولادات والمباعدة بين ولادة وأخرى حرصاً على صحة الأمهات والأطفال .

٤ – لا زالت معدلات الوفيات عند الأمهات ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر مرتفعة نسبياً .

٥ – لا زالت معدلات زواج القُصَّر والزواج المبكر مرتفعة نتيجة التأثر بالقيم والعادات الاجتماعية المشجعة على ذلك ، أذ يترتب على ذلك انعكاسات سلبية في الإسهام في رفع معدلات الخصوبة (خصوبة اليافعين) فضلاً عن انعكاساتها السلبية على صحة الأم والأطفال .

٦ – لا زالت أزمة النزوح والتهجير تلقي بظلالها السلبية المؤثرة في إحداث خلل في التوزيع الجغرافي للسكان فضلاً عن آثارها في البيئة الحضرية ونمو العشوائيات .

٧ – لا زالت هجرة الكفاءات العلمية عالية خاصة العاملين في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والبحث العلمي .

٨ – لا زال التدهور البيئي مستمراً نتيجة قلة وعي السكان بأهمية الحفاظ على البيئة وصيانتها .

ثانياً – أسس السياسة السكانية الحديثة ومبادئها في العراق

يُعدّ اعتماد سياسة سكانية مستدامة هي الاساس السليم للارتقاء بالأوضاع السكانية ووصولها للمستويات المرغوبة . إذ تقوم السياسة السكانية على تنمية الموارد البشرية في العراق مع المحافظة على حجم سكاني يتناسب مع الموارد المتاحة المستثمرة. (16)

وضرورة تأكيد فرص الموازنة بين الكمّ السكاني والنوع السكاني . ومن البديهي أن يقع على عاتق الحكومة عند صياغة السياسة السكانية معالجة المشاكل السكانية الراهنة فلا يدرك بأهمية معالجتها سوى الحكومة من أجل التخفيف من حدتها ثم القضاء عليها عن طريق اعتماد عدد من المؤشرات التي تقيس مستوى تطور كل جانب من الخصائص السكانية لمتابعة تغيّره أو الوقوف على العوامل المؤثرة فيه .

إنّ اعتماد خطط قصيرة الأمد لا تتجاوز ٥ سنوات للمس الآثار المترتبة من اعتماد إجراءات السياسة السكانية أو تعديلها بما يحقق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة لغرض الوصول إلى الحياة الكريمة للسكان والارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم وتعزيز فرص مشاركتهم في تقدم ورفعة المجتمع العراقي .

ويوضّح الجدول (٢) الأهداف والغايات التي تعالج المشاكل السكانية السابقة الذكر مع تناول الإجراءات المتبعة للوصول إلى هذه الأهداف مساهمةً بإعطاء وجه حديث للسياسة السكانية في العراق .

الجدول (٢) إجراءات معالجة المشاكل السكانية الراهنة في العراق

الهدف	الاجراءات	الجهة المنفذة	زمن المتابعة	النتائج المتوقعة	مؤشرات المتابعة
ضبط النمو السكاني	التشجيع على تنظيم الاسرة ونشر الوعي حول أهمية المباعدة بين الولادات	*وزارة الصحة *المنظمات المجتمعية	٥ سنوات	انخفاض معدل الولادات ٢-٣ طفل لكل اسرة	*معدل الولادات الخام *مؤشر نسب التعاقب الانجابي
	خفض معدل زواج القاصرات واليافعات	*وزارة العدل *وزارة الداخلية	٥ سنوات	*انخفاض في عدد حالات الزواج المبكر *انخفاض في عدد حالات الطلاق المبكر	* معدل الزواج العمري *معدل الطلاق العمري
	خفض حالات الوفيات للأمهات والاطفال دون الخامسة من العمر	*وزارة الصحة	مستمر	*تراجع وفيات الامهات *تراجع وفيات الاطفال الرضع *تراجع وفيات الاطفال ٥ سنوات فأقل	*معدل وفيات الامهات *معدل الوفيات الخاص (العمري/النوعي) للإناث *معدل وفيات الاطفال الرضع *معدل وفيات الاطفال ٥ سنوات فأقل
	خفض مستويات الوفيات	*وزارة الصحة *وزارة الداخلية	مستمر	*توفير الخدمات العلاجية والوقائية وتوسيع رأسي وأفقي للمؤسسات الصحية *السعي الى تقليل الحوادث المرورية من خلال التثقيف لآجراءات السلامة والارشادات المرورية *زرع روح الوحدة العشائرية بين العشائر العراقية خاصة في المحافظات التي شهدت توترات من هذا الجانب	*معدل الوفيات الخام *معدل الوفيات الخاص (حسب السبب) *مؤشر حادث مروري / ١٠٠٠ من السكان

تقليل هجرة الكفاءات الى الخارج	*رفع سن التقاعد لحملة الشهادات العليا *وضع اجراءات صارمة وقيود لتصديق الشهادات العليا من قبل وزارة الخارجية *منح درجات وظيفية لحملة الشهادات العليا في مؤسسات الدولة المختلفة	*وزارة التعليم العالي *وزارة الخارجية *وزارة المالية	٥ سنوات	*تقليل هجرة حملة الشهادات العليا خارج العراق *الاستفادة المتراكمة من الخبرات بحالة رفع سن التقاعد *تقليل فرص الانتفاضات والمطالبات المستمرة في الشارع العراق	*معدل صافي الهجرة *معدل الهجرة الخارجية
الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب المهني	*الالتحاق الالزامي بالدراسة الابتدائية لعمر ٦-٧ سنوات ويحاسب ولي الامر قانونياً على ذلك *ادماج قضايا حقوق الاطفال ضمن مناهج التعليم الابتدائي * ادماج قضايا حقوق المراهقين والشباب بمناهج التعليم الثانوي * متابعة دورية للمؤسسات التعليمية *متابعة دورية لصياغة المناهج التعليمية بما يضمن وحدة وسلامة ابناء الشعب وترسيخ للقيم الاسلامية والانسانية والاخلاقية *التوسيع الراسي والافقي بالمعاهد والمدارس المهنية ومنح رواتب رمزية للطلبة الملتحقين بها لغرض توفير الحد الادنى من المهارات للدخول الى سوق العمل المبكر لفئة اليافعين والشباب *وضع شروط صارمة امام منح اجازات فتح المدارس الاهلية	*وزارة التربية والتعليم *وزارة الثقافة *وزارة الداخلية *وزارة الصحة *دوائر التدريب والتطوير في وزارات الصناعة والزراعة والتجارة والنفط	مستمر	* ارتفاع في مستوى الالتحاق * القضاء التام على الامية * أدماج قضايا المراهقين والشباب بالمناهج التعليمية * تقليل فرص التسرب من المدرسة * تقليل فرص عمالة الطفولة لمن هم دون سن ١٥ سنة * تحقيق تعميم للتعليم الابتدائي	* مؤشر صافي الالتحاق *مؤشر معدل الانفاق على التعليم من الناتج المحلي *مؤشر معدل الاستثمار على التعليم *مؤشر معدل انفاق الاسر على التعليم *مؤشر عدد الطلاب الى اعضاء الهيئة التدريسية *مؤشر نسبة اعضاء الهيئة التدريسية الى الادارة

موازنة توزيع السكان والسيطرة على مستويات التحضر والقضاء على العشوائيات	*التوسع بأنشاء مجمعات سكنية وحل مشكلة السكن *تعزيز خدمات البنى التحتية *ازالة او تأهيل وادماج المناطق العشوائية في المناطق الحضرية وفق اسس مدروسة وسليمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والامنية *تشجيع الزراعة المحلية ومنح تسهيلات مالية ميسرة لإقامة مشاريع زراعية في المناطق الريفية لغرض تقليل فرص الهجرة منها	*وزارة الاسكان والاعمار *وزارة المالية *وزارة الداخلية *وزارة الكهرباء *وزارة التخطيط *وزارة البلديات	٥ سنوات	*السيطرة والضبط للتوسع بمستويات التحضر في المحافظات العراقية *تقيل الفوارق بين الريف والحضر بكل المحافظات *حل مشاكل السكن ومشاكل العشوائيات * تحقيق توازن بتوزيع السكان وتقليل فرص الهجرة الداخلية والهجرة من الريف للحضر	*مؤشر الكثافة الريفية *مؤشر الكثافة الحضرية *مؤشر عدد سكان الحضر الى اجمالي السكان *مؤشر أسرة / مسكن
ضمان مشاركة وتمكين المرأة	*انشاء قاعدة بيانات بعدد النساء العراقيات الحاصلات على شهادات عليا حسب اللقب العلمي وجهة الانتساب *توسيع نسبة المسنمات لمناصب ادارية *انشاء ورش خاصة في كافة المؤسسات الحكومية لتطوير المهارات الادارية للنساء حسب الشهادة وسنوات الخدمة والتقييم السنوي للأداء	*وزارة العمل والشؤون الاجتماعية *وزارة الداخلية *وزارة الاوقاف والشؤون الدينية	٥ سنوات	*تعزيز قوة العمل الانثوية بالمجتمع *تقليل نسب التسريب الاناث من المؤسسات التعليمية *تحقيق المساواة للنوع *تعزيز مشاركة المرأة العراقية في مجالات صناعة القرار	*نسبة النساء العاملات الى اجمالي قوة العمل *عدد النساء البرلمانيات الى اجمالي مقاعد البرلمان *عدد النساء الوزيرات الى اجمالي الحقائب الوزارية *عدد النساء الملتحقات بالكليات الشرطة الى اجمالي الملتحقين

ضمان بيئة سليمة للأطفال	*انشاء مستشفيات خاصة بالطفل أو توسيع المستشفيات رأسياً بأنشاء اقسام خاصة بالأطفال (مثل مستشفى الامراض السرطانية) *انشاء صندوق دعم الطفولة *تعزيز سبل حماية الاطفال من كل اشكال العنف *توسيع عدد الحضانات ورياض الاطفال الحكومية	*وزارة الصحة *وزارة المالية *وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	مستمر	*خفض معدل وفيات الاطفال *خفض معدل وفيات الاطفال الرضع *خفض نسبة حالات العنف ضد الاطفال *ادراج متطلبات الطفولة ضمن البرامج والخطط الوطنية	*عدد حالات العنف ضد الاطفال المسجلة الى مجموع حالات العنف المسجلة * عدد حالات الاطفال الذين اكملوا الجدول الدوري للقاحات الى اجمالي عدد الاطفال ٥ سنوات من العمر *عدد الاطفال الملتحقين برياض الاطفال الى اجمالي عدد الاطفال بسن ٥ من العمر
تعزيز مشاركة كبار السن ودمج ذوي الاعاقة اجتماعياً	*انشاء قاعدة بيانات لكبار السن المقبلين على التقاعد كل حسب الجنس والشهادة والخبرة والمهارة والمناصب التي تسنمها خلال عمله الوظيفي *انشاء قاعدة بيانات لذوي الاعاقة حسب الجنس ونسبة الاعاقة والتحصيل العلمي ونوع المهارات المكتسبة *فتح معاهد مهنية خاصة بتأهيل ذوي الاعاقة لاكتسابهم مهارات وحرف تناسبهم كل حسب نسبة الاعاقة لتهيئتهم للأندماج مجتمعياً *فتح دورات تدريبية في مؤسسات الدولة كافة يشرف عليها موظفيها ممن احيلوا على التقاعد حسب الجنس والشهادة والمناصب التي تسنمها وذلك لغاية ٥ سنوات بعد الاحالة لغرض الاستفادة من خبراتهم *انشاء منافذ ومواقع الكترونية لتسهيل المعاملات الحكومية للأشخاص كبار السن وذوي الاعاقة	*وزارة التخطيط *وزارة العمل والشؤون الاجتماعية *وزارة التربية والتعليم	٥ سنوات	*تحقيق ادماج مجتمعي لكبار السن وذوي الاعاقة *المساهمة في تقليل أو القضاء على ظاهرة التسول من قبل المعاقين *الاستفادة من ذوي الاعاقة وكبار السن كقوة عاملة وأن كانوا لا يعتبرون وحدة عمل كاملة *تحسين الوضع الصحي والنفسي لفئتي كبار السن والمعاقين عند شعورهم بأنهم افراد منتجين *تقليل العبء على مؤسسات الرعاية الاجتماعية	*مؤشر نسبة اصحاب المهارات المعرفية والحرفية من ذوي الاعاقة الى أجمالي عددهم *مؤشر عدد المشتغلين من ذوي الاعاقة في مؤسسات الدولة الى اجمالي عددهم *مؤشر عدد الملتحقين بورش أو معاهد تدريبية من ذوي الاعاقة الى أجمالي المعاقين *مؤشر نسبة المتقاعدين المشاركين بمؤسساتهم الى أجمالي المتقاعدين

المصدر : عمل الباحثة باعتماد تحديد الأهداف المطلوبة وتوظيف المؤشرات ذات العلاقة .

الاستنتاجات

١ – بيّنت الدراسة أنّ النمو السكاني في العراق أخذ يسير بمنحى تنازلي طفيف جداً للمدة ١٩٧٧ – ٢٠١٨ ، إذ بلغ مقدار التراجع بين أعلى نمو سكاني مسجل للمدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ والبالغ ٣,١٣% سنوياً وأقل نمو سكاني مسجل والبالغ ٢,٣٠% سنوياً للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ نحو ٠,٨٣% سنوياً أيّ في أثناء ٤١ سنة ، لذا فلا زال السيطرة على النمو السكاني في العراق من أولويات السياسة السكانية .

٢ – كشفت الدراسة أن السياسات السكانية في العراق للأوقات السابقة عند وقت الازمات السياسية والاقتصادية والامنية تلجأ الحكومة إلى أسلوب عدم الإكتراث (غير المعلن) بالنمو السكاني والأوضاع السكّانية .

٣ – يقابل أسلوب عدم الاكتراث من قبل الفلسفات الحكومية السابقة تجاه الأوضاع السكانية في وقت الأزمات السابقة الذكر أنّ السكان أنفسهم ينتابهم إدراك وأن كان ادراكاً نسبياً بأهمية تنظيم الاسرة وذلك من أجل تقليل العبء المُلقى على عاتقهم نتيجة تراجع المستويات المعاشية وغيرها في أثناء هذه الأزمات .

٤ – كشفت الدراسة أنّ السياسات السكانية التي جاءت بعد عام ٢٠١٤ تمت صياغتها نحو إعطاء أهمية كبيرة لإلتزامات العراق الدولية حول برامج التنمية البشرية الانمائية .

٥ – كشفت الدراسة على الرغم من سعي الحكومة الجاد لتحقيق أهداف الألفية الثمانية إلاّ أنّه لا زالت هناك مشاكل وتحديات تواجه الوضع السكاني في العراق .

٦ – وضّحت الدراسة الأهداف التي تُعدّ حلولاً للمشكلات السكانية الراهنة في العراق وقدّمت الدراسة عدداً من الإجراءات التي يمكن أن يُستعان بها لتغيير الأوضاع السكانية غير المرغوب بها أو يمكن اعتمادها في تسريع بلوغ الأهداف الإنمائية ، عن طريق متابعة سيرها على وفق تحديد مؤشرات لقياس مدى جودة هذه الإجراءات بشكل دوري سنوي أو نصف سنوي لمدة خمس سنوات .

التوصيات

١ – تأكيد إنشاء قاعدة بيانات تُعنى بكل المعطيات السكانية الديموغرافية والاجتماعية و الصحية ، بأسلوب تتبناه وزارة التخطيط ووزارة الداخلية على نسق البطاقة الوطنية ، وهو أسلوب معاصر طُبِّق في بعض الدول ولا ضير من الاستفادة من خبرات الشركات العالمية بتطبيقات إلكترونية ضمن هذا المجال .

٢ – الاستفادة من مخرجات البحث العلمي المتمثلة بالدراسات الأكاديمية التي تُعنى بالأوضاع السكانية وما تقدّمه من توصيات تقود إلى حلول للمشكلات السكانية .

٣ – تأكيد النوع السكاني مع الحرص بالاحتفاظ بالكمّ السكاني المناسب بما يحقق موازنة بين الثروات والموارد والإمكانيات المتاحة وعدد السكان .

٤ – السعي إلى استقرار سياسي تام بالعراق لأن التاريخ يشهد أن تدهور الأوضاع السياسية كفيل بتدهور كل الميادين و باستقراره تستقر كل المجالات والأوضاع المختلفة ولاسيّما الاوضاع السكانية ، وهذا تأكيد بأن الاستقرار الأمني والسياسي يثبت أركان الدولة بينما ضعفت الفلسفة القائلة أنّ المنظومة الاقتصادية كفيلة بتثبيت أركان الدولة ، فالعراق يملك من الثروات ما يبعد عنه شبح القلق ، ولكن أين هي ؟ وقد بشّرنا رسولنا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم حين قال بعد نفاد الخير من أرض الجزيرة واليمن والشام في حق العراق ((أن فيه خيراً لن ينفد إلى يوم الدين))

قائمة الهوامش

١ – د. محمد رفعت المقداد واخرون ، جغرافية السكان ، دار الملايين ، دمشق ، ٢٠١٤ ، ص٢٥٥ .
٢ – د. عباس فاضل السعدي ، المفصل في جغرافية السكان ، ج٢ ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠١٤ ، ص ٣٩٥ – ٣٩٦ .
٣ – الامم المتحدة ، ICPD ، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد ٢٠١٤ التزامات عالمية على مستوى رفيع ، ص ١١ .
4 –ICPD 25 , population and development , p. 1-2 .
٥ – د. عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان اسس عامة ، ط٢ ، دار الفكر ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥٧ .
٦ – المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .
٧ – د. يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافية (دراسة السكان) ، ط١ ، دار وائل ، عمان – الاردن ، ٢٠١٠ ، ص ٤١٠ -٤١١ .
٨ – ينظر :
أ – اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، شباط ٢٠١١ ، ص٢٣ .
ب – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ، حزيران ٢٠١٨ ، جدول ٣٩ ، ص ٢٣٣ .
٩ – حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٤ – ٢٥ .
١٠ – د. مهدي العلاق ، نهى خضر ، تحليل اتجاهات التغير في الخصوبة المكتملة في العراق لعام ٢٠١١ ، مجلة كلية الرافدين الجامعة ، العدد ٣٥ ، لسنة ٢٠١٥ ، ص٢ .
١١ – د. حسين عذاب عطشان ، السياسة السكانية في العراق واثرها في النمو السكاني للمدة ١٩٧٧ – ٢٠٠٧ ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠١١ ، ص١٤ .
١٢ – المصدر نفسه ، ص ١٦ .
١٣ - اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق،ص ٤٧ .
١٤ – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم التنمية البشرية ، على أعتاب الالفية ٢٠١٤ ، بغداد ، ٢٠١٥ ،ص٣ .
١٥ – مجلس السكان الاعلى ، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٨ .
١٦ – د. عباس فاضل السعدي ، سكان العراق دراسات في اسسه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠١٦ ، ص ٤٦١ .

قائمة المصادر :

١ – الامم المتحدة ، ICPD ، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد ٢٠١٤ التزامات عالمية على مستوى رفيع .

٢ – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم التنمية البشرية ، على أعتاب الالفية ٢٠١٤ ، بغداد ، ٢٠١٥.

٣ – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ، حزيران ٢٠١٨ .

٤ – الحديثي ، طه حمادي ، جغرافية السكان ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٨ .

٥ – الخفاف ، عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان اسس عامة ، ط٢ ، دار الفكر ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٧ .

٦ – السعدي ، عباس فاضل ، سكان العراق دراسات في اسسه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠١٦.

٧ – السعدي ، عباس فاضل السعدي ، المفصل في جغرافية السكان ، ج٢ ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠١٤ .

٨ – عطشان ، حسين عذاب ، السياسة السكانية في العراق واثرها في النمو السكاني للمدة ١٩٧٧ – ٢٠٠٧ ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠١١ .

٩ – العلاق ، مهدي ، نهى خضر ، تحليل اتجاهات التغير في الخصوبة المكتملة في العراق لعام ٢٠١١ ، مجلة كلية الرافدين الجامعة ، العدد ٣٥ ، لسنة ٢٠١٥ .

١٠ – علي ، يونس حمادي ، مبادئ علم الديموغرافية (دراسة السكان) ، ط١ ، دار وائل ، عمان – الاردن ، ٢٠١٠ .

١١ – اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، شباط ٢٠١١ .

١٢ – اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ .

١٣ – مجلس السكان الاعلى ، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ، بغداد ، ٢٠١٤.

١٤ – المقداد ، محمد رفعت واخرون ، جغرافية السكان ، دار الملايين ، دمشق ، ٢٠١٤ .

15 - ICPD 25 , population and development .